مكانة المسن داخل الأسرة بين الرعاية والحماية القانونية على ضوء التشريع الجزائري

The status of the elderly within the family between care and legal protection in the light of Algerian legislation

ط.د.السعيد فيطس (*)
جامعة عباس لغرور، خنشلة
feitas.said@univ-khenchela.dz
مخبر الإنتماء المجتمع والأسرة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة باتنة 1

تاريخ الاستلام: 2023/08/02 تاريخ القبول للنشر: 2023/08/27

****

ملخص:

تعد الأسرة بمثابة الوحدة الأساسية التي يقوم عليها هيكل المجتمع، كونها دعامة متينة للمجتمعات السليمة. ويعتبر الشخص المسن أحد أفرادها ومع تقدمه في العمر تطرأ عليه مجموعة من التغيرات والمشكلات النفسية والجسمية التي تحد من مكانته الإجتماعية من جهة و تخل بأدواره داخل الأسرة التي ينتمي إليها من جهة أخرى، ما يجعله بحاجة ماسة إلى الرعاية والإهتمام ومحاولة تجديد مهامه ومشاركاته الفعالة في الأسرة والمجتمع وهذا للحفاظ على مكانته و تعزيزها. وتعتبر فئة المسنين من الفئات الهامة في المجتمع التي كرست التشريعات الدولية والوطنية حمايتها، وذلك بالنظر إلى خصوصية المرحلة العمرية التي يعيشها الشخص المسن.

وعليه جاءت دراستنا هذه لمعرفة دور الأسرة في الرعاية الاجتماعية للمسن من خلال العلاقات والمكانة الاجتماعية، وماسنته التشريعات والقوانين لحماية هذه الفئة، وكذا التطرق لمعالجة أهم المشاكل الاجتماعية للمسن.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، المسن، الرعاية، الحماية القانونية، التشريع الجزائري.

* ط.د.السعيد فيطس.

Abstract:

The family is the basic unit on which the structure of society is based, as it is a solid pillar of healthy societies. The elderly person is considered one of its members, and with his advancing age, a group of changes and psychological and physical problems occur to him that limit his social status on the one hand and disturb his roles within the family to which he belongs on the other hand, which makes him in dire need of care and attention and an attempt to renew his tasks and active participation in the family. society and this is to maintain and enhance its status. The elderly group is considered one of the important groups in society that international and national legislation has devoted its protection to, given the privacy of the age stage experienced by the elderly person.

Accordingly, our study came to know the role of the family in the social care of the elderly through relationships and social status, and what legislation and laws enacted to protect this group, as well as addressing the most important social problems of the elderly.

key words: Family, the elderly, care, legal protection, Algerian legislation.

مقدّمة:

للأسرة مكانة مرموقة بين المؤسسات الاجتماعية العديدة والتي أقرتها المجتمعات الإنسانية المختلفة، فهي البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الفرد ومن خلالها يشعر بالأمان والاستقرار، حيث تمثل الأسرة مؤسسة هامة في المجتمع وعليها يرتكز بناء الفرد والمجتمع السليم والمتكامل، ومن الطبيعي أن يتغير الإنسان تغيرا عضويا ونفسيا، نتيجة لزيادة عمره، فبعد أن كان قادرا على مواجهة مشكلات حياته بقوة أصبح كائنا ضعيفا يعيش على ماضيه أكثر مما يعيش على حاضره. ومع التطورات والتغيرات الحاصلة في المجتمع بصفة عامة والتي طرأت على الأسرة بصفة خاصة، وهذا التغير والتحول في أداء الدور التقليدي أدى إلى تحولات عديدة تمثلت في التغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة وبالتالي التحول من قيم التماسك والتلاحم الاجتماعي إلى قيم اخرى تعكس الطبيعة الأولى، لذا فالأسرة لها دور رئيسي وهام في توفير الرعاية الاجتماعية وكل المتطلبات والمستلزمات المعيشية في حياة الانسان بصفة عامة والمسن بصفة خاصة المسن، وهي الملجأ الرئيسي لتقديم المساعدة والعون والرعاية لأفرادها.

وفي ظل هذا التحول نجد أن المسن يعاني من حرمان نسبي من ذويهم القادرين، إذ أصبح أفراد الأسرة لا يهتمون بتلك الالتزامات الإنسانية نحوه. مما تراجع دور الأسرة بالاهتمام والرعاية بالمسن، وتعتبر الشيخوخة المحطة الأخيرة في رحلة الإنسان الارتقائية ولهذا فالبعض يراها بنظرات مختلفة منها مرحلة الإشراف على النهاية والبعض الآخر يرى فيها تبلور الحكمة وعمق التجربة والتمرس والحنكة بالحياة، أما الآخر يدركها من الجانب السلبي بصفتها مرحلة الضعف والوهن البدني. وإلى وقت قريب كانت العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع المسلم متماسكة ومتينة، بحيث كان المسن يعيش بين أقربائه وأفراد أسرته الذين يعوضونه عما فقده من علاقات خاصة ويقومون على رعايته، ويبدوا أن الحياة الاجتماعية الحالية قد تغيرت مع تغير شكل المجتمع الذي أثر هو الآخر على بناء الأسرة وعلى وظائفها وأدوارها، ومع ازدياد تعقيدات الحياة نتيجة التحولات الثقافية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نشهدها اليوم، برز نوع آخر من الأسر هو الأسرة النووية، والذي نجم عليها اضمحلال الأسرة الممتدة بكل مقوماتها وبالتالي فإن الكثير من تلك الفئة لم يجدوا في أسرهم من يهتم لأمرهم، ويسهر على خدمتهم وراحتهم.

وعليه فإن المسن بحاجة إلى طرق وأساليب وخطط حديثة للوقاية من المشكلات الاجتماعية التي يواجهها، وهو ما أكدته الدراسات العلمية الحديثة، حيث أشارت إلى أن المسن في حاجة إلى نظام ورعاية صحية تكفل له الأمن والراحة داخل المحيط المعاش.

و من خلال دراسة مختلف النصوص القانونية الداخلية، يتضح لنا بأن المشرع الجزائري تبنى ما جاءت به مختلف المواثيق الدولية التي تطرقت لهذا الموضوع سواء ضمنيا أو بشكل صريح وبالتالي فإن دور الأسرة في رعاية المسن أصبح يتأثر بعوامل عديدة منها اختلاف ظروف الحياة المعيشية للأسرة، مع زيادة ضغوطات وتعقيدات الحياة اليومية والتغير الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي :

مامدى أهمية الرعاية الاجتماعية للمسن داخل الأسرة والمجتمع؟، وما سبل الحماية القانونية له في ظل التشريع الجزائري؟

المبحث الأول: المفاهيم العامة للدراسة

لقد تناول موضوع الأسرة العديد من اهتمامات الباحثين باعتبارها اللبنة الأساسية والقاعدة الأولى، والقوام المتين في بناء المجتمع وتكوين وتربية الأبناء، إذ تعد الركيزة الأساسية لتحديد مقومات المجتمع من خلال الأدوار والوظائف التي تقوم بها باختلاف أنواعها، وهنا لابد من تحديد مفهوم الأسرة لتحديد مفهوم المسن وكذا مفهوم الرعاية الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الأسرة:

تعتبر الأسرة هي النواة لأية بنية وهي جماعة اجتماعية تتكون من رجل وامرأة وأبنائهما وأساس لبناء الشخصية الاجتماعية السوية. اختلف مفهومها من باحث إلى اخر، حيث أخذت عدة مفاهيم متعددة ومختلفة ومتغيرة. يمكن ذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول: لغة: الأسرة في اللغة مشتقة من الأسر و يقال أسر الرجل أسرا و أسارا فهو أسير و مأسور والجمع أسرى وأساري والأسير هو المسجون.

الفرع الثاني: اصطلاحا: الأسرة هي هيكل اجتماعي يتميز بطابع ثقافي يختلف من مجتمع لآخر يعمل هذا النظام الثقافي السائد في الأسرة على طبع وتلقين الفرد منذ نعومة أظافره السلوك الاجتماعي المقبول ويتعلم داخلها طبيعة التفاعل مع الأفراد، فهي تكون جزءا من النظام السياسي القائم في الدولة يستمد سلطته من هذه الخلية الاجتماعية الأسرة. (مصلح، 2010، صفحة 17).

الفرع الثالث: إجرائيا: هي جماعة أو مجموعة من الأفراد تربط بينهم روابط مختلفة ومصالح مشتركة وتتمثل في إشباع العاطفية والإقتصادية وهؤلاء الأفراد هم الزوج والزوجة والأبناء والأقارب ويعملون على رعاية شؤون بعضهم البعض داخل دائرة معينة والمسماة بالأسرة.

ويعرف المشتغلون بالخدمة الاجتماعية الأسرة : بأنها نظام اجتماعي يتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعيا وقد يزداد عدد أفراد الأسرة بالإنجاب أو التبني أو بانتماء بعض الأقارب للأسرة كما يمكن إطلاق لفظ الأسرة على الجزء المتبقي منها نتيجة وفاة أو انفصال أحد الوحدات البنائية المكونة لها. (فهمي، الرعاية الاجتماعية ط 1، 2012، الصفحات 217-218).

المطلب الثاني: مفهوم المسن:

يعد المسن أحد الأفراد المكونة للأسرة وعليه سيتم تحديد مفهوم المسن.

الفرع الأول: لغة: استعمل العرب كلمة المسن في اللغة العربية للدلالة على الرجل الكبير، فنقول أسن الرجل أي كبر وكبرت سنه، يسن إنسانا فهو مسن.

كما يستخدم العرب ألفاظا مرادفة للفظ المسن فتقول: "شيخ هرم، كهل، وجميع هذه الألفاظ تدل على كبير السن".

كما يستخدم العرب ألفاظا مرادفة للمسن الشيخ وهو من استبانت فيه السن، وظهور الشيب، وبعضها يطلقها على من تجاوز الخمسين وقد نقول هرم وهذا أقصى الكبر. (مكي، 2007، صفحة 170).

أما في القرآن الكريم فقد أشار الله إلى المسن في قوله تعالى: ﴿ **هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخا ومنكم من يتوفى من قبل ولتبلغوا أجلا مسمى لعلكم تعقلون** ﴾. (سورة النساء، صفحة 67)

والمسنون هم في مرحلة عمرية من مراحل النمو لها مظاهرها البيولوجية والاجتماعية المصاحبة لها بحيث يحدث له في أواخر شيخوخته ضعف وانهيار في الجسم واضطرابات في الوظائف العقلية ويصبح الفرد فيها أقل كفاءة وليس له دور محدد ونفسيا يعاني من الإنسحاب الاجتماعي. (فهمي، الرعاية الاجتماعية وخصخصة الخدمات، 2005، الصفحات 305-306).

الفرع الثاني: اصطلاحا: هو من كبر سنه وظهرت عليه أعراض الشيخوخة، وضعفت فيه قدرته الوظيفية والجسمية والعقلية، وجعلته غير قادر على التوافق الإجتماعي والنفسي

وأصبح في حاجة إلى الرعاية الجسمية والنفسية والعقلية والإجتماعية . (غياري، 2003، صفحة 263)

- **التعريف القانوني للمسن:** عند تعريف المسن قانونيا لا بد من تسليط الضوء عليه في القانون الدولي، ثم معرفة من هو المسن في التشريع الجزائري، تختلف قوانين الدول في تقديم تعريف قانوني للمسن، و لكنها على العموم تتفق على ان الشخص المسن هو الذي بلغ و تجاوز 60 سنة، أي يبدأ في طور الشيخوخة.

فالمسنون هم فئة من السكان التي تبلغ ستين سنة فأكثر و التي ترتبط في غالب الاحيان ببداية التقاعد الرسمي عن العمل، هذه الفئة تحتاج إلى توفير الرعاية والحماية اللازمتين لها، و هو الجانب الذي تم التركيز عليه في القانون الدولي رغم غياب تعريف دقيق و واضح لها، إذ تخلوا منه المواثيق والتوصيات الدولية التي تناولت قضايا الأشخاص المسنين، رغم ان المجتمع الدولي جسد اهتمامه ورعايته لها من خلال التوصيات والعديد من الإعلانات والقرارات التي حثت على احترام حقوق هذه الشريحة وحمايتها قانونا من كل أشكال الخطر. (روابح، 2022، صفحة 127).

الفرع الثالث: إجرائيا: المسن هو الشخص الذي يحتاج إلى رعاية غيره بسبب كبر سنه وعدم قدرته على تلبية احتياجاته. نظرا لفقدانه التدريجي لقدراته الجسمية والعقلية ومنه يؤدي إلى ضعف أوعدم القدرة على تأدية بعض الوظائف.

المطلب الثالث: مفهوم الرعاية الاجتماعية:

تعتبر الرعاية الاجتماعية مهمة لجميع أفراد الأسرة خصوصا فئة المسنين، وهي نسق منظم من الخدمات الاجتماعية.

الفرع الأول: لغة: كلمة الرعاية مشتقة من الفعل رعى، بمعنى راقب وحفظ.

قال ابن فارس: رعى: الراء والعين والحرف المعتل أصلان: أحدهما المراقبة والحفظ والآخر الرجوع الأول رعيت الشيء رقبته، ورعيته إذ لاحظته والراعي الوالي، والجمع الرعاء وهو جمع على وزن فعال، وهو نادر ورعاة أيضا.

الفرع الثاني: اصطلاحا: تعريف فريد لاندر: " الرعاية الاجتماعية ذلك النسق المنظم للخدمات الاجتماعية والمنظمات المصممة بهدف مد الأفراد والجماعات بالمساعدات التي تحقق مستويات مناسبة للصحة والمعيشة، ولدعم العلاقات الاجتماعية والشخصية بينهم بما يمكنهم من تنمية

قدراتهم وتطوير الظروف الاقتصادية والصحية والقدرات الخاصة لكافة المواطنين أو جزء منهم ". (غالب، 2014، صفحة 40).

الفرع الثالث: إجرائيا: تعرف الرعاية الاجتماعية على أنها نسق منظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة لمعيشة واضحة وتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية.

- **المكانة الإجتماعية:** يشير هذا المفهوم أساسا إلى " موضع أو مكانة الفرد أو الفئة الإجتماعية داخل نسق إجتماعي أو نسق من العلاقات الإجتماعية، وكل مكانة تنطوي على توقعات محددة " . (غيث، 1987، صفحة 339)

وتتألف الأسرة من مجموعة من المكانات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات متشابكة ومتميزة بالثبات النسبي تتضمن هذه المكانات الموجودة في نسق الأسرة العلاقات المتبادلة بين الأب وابنه، الزوج والزوجة، والجد والحفيد، والأب والأم، والأخ والأخت...الخ.

المبحث الثاني: الخصائص والمراحل العمرية وعوامل تطور الحياة الأسرية

وهنا يمكن التطرق والحديث عن أهم الخصائص والمراحل العمرية وكذا عوامل تطور الحياة الاجتماعية في محيط الأسرة.

المطلب الأول: الخصائص والمراحل العمرية:

وهنا يمكن الاشادة بأهم المراحل العمرية للإنسان، مع دراسة مجمل الخصائص الخاصة بالمسن وأهم العوامل المؤثرة عليه. يمر الإنسان في رحلة حياته بمراحل نهائية وتطورية بيولوجية ونفسية وعقلية واجتماعية تتشكل في مجملها محصلة تنشئته والعوامل التي تدخلت في التأثير بها، ومرحلة الشيخوخة مرحلة تتعرض لمشكلات خاصة بها، ويعتبر العمر المتقدم السبب الرئيسي في بروز بعض السمات التي تظهر على جسد المسن وعلى نشاطه البدني والذهني وعلى مستوى علاقاته الاجتماعية وحالته النفسية، كما قد يمس تقدمه بالعمر حتى وضعيته الاقتصادية في الكثير من الأحيان. ومن أهم هذه الخصائص نميز :

الفرع الأول: الخصائص الاقتصادية: عادة ما ينخفض دخل المسن وهذا في الغالب يرجع إلى إحالته للتقاعد عند بلوغه السن النظامية، وبالتالي عجزه عن تلبية العديد من الاحتياجات. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المسنين الذين يتقدمون بطلب المساعدات الاقتصادية في تزايد مستمر، وترجع المشكلات الاقتصادية إلى نقص الموارد المالية نتيجة لتقاعد المسن إجباريا أو

اختياريا وبهذا يفقد المتقاعد جزءا ليس بالقليل من دخله وبالتالي سيجد نفسه في مواجهة انخفاض الدخل مع تزايد الأعباء المالية. (روابح، 2022، صفحة 130)

الفرع الثاني: الخصائص العقلية: من أبرز مظاهر التغيرات العقلية لدى المسنين (ضعف الذاكرة والنسيان) خاصة المعلومات الحديثة، وظهور خرف الشيخوخة لدى البعض.

الفرع الثالث: الخصائص الاجتماعية: تتقلص علاقات المسن الاجتماعية إلى حد كبير مع الأصدقاء والأقرباء عند بلوغه سن التقاعد، وتنحصر بشكل كبير داخل الأسرة، وهذا التقلص في العلاقات الاجتماعية تبعث في نفسه الملل والشعور.

الفرع الرابع: الخصائص النفسية والانفعالية: إن التغيرات الجسمية والعقلية التي يعاني منها المسن يجعله عرضة للخوف والقلق ومما يزيد من معاناته وينعزل عن الناس، بسبب التغيرات الحادثة في المحيط الأسري مثل فقدان بعض الأشياء المعتادة.

المطلب الثاني: تطور الحياة الاجتماعية في محيط الأسرة:

ترتكز الحياة الاجتماعية في محيط الأسرة القديمة على الاعتبارات الآتية:

- سيادة الرجل، فكان هو دعامة الأسرة وحاميها وصاحب السيادة فيها.
- الأسرة كانت قائمة بإنتاج ضروريات المعيشة ومطالب الحياة لغرض الاستهلاك الخاص وهنا نميز الأهمية الاقتصادية.
- توفير الحماية والرعاية وتحقيق الرغبات.

وهذا يدل على أن الأسرة القديمة كانت قوية الدعائم وتمتاز بسمو المعايير الأخلاقية.

الفرع الأول: عوامل التطور الأسري: لقد أحدث التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع تحولا جذريا في بعض الخصائص والميزات، وكذا العادات والتقاليد التي كانت عليها الأسرة سابقا، مما أعطى صورة مغايرة لنمط وأشكال الأسرة وبذلك اختلفت وظائفها وأدوارها، ومن بين هذه العوامل نجد منها:

- نشأة وتطور المدن وهجرة الأفراد إليها.
- الثورة الصناعية وما أحدثته من مشاكل عمالية ظهر أثرها بوضوح في الحياة الأسرية.
- العوامل الثقافية والحضارية، لاشك أن انتشار الثقافات والحضارات وتفاعلها أدى إلى تطور نظم الأسرة ومظاهر الحياة فيها فقد تغيرت التقاليد والعادات وقواعد العرف ومظاهر السلوك.

الفرع الثاني: طرق التعامل مع المسن داخل الأسرة: مع ظهور حركة التغيرات الاجتماعية التي تشهدها الحياة المعاصرة في مختلف المجالات، ظهرت بعض مظاهر الجوانب السلبية في محيط الأسرة وبيئة المجتمع، التي تمس بعض المفاهيم والقيم المتعارف عليها، وتؤثر على السلوك والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة حتى وقت قريب، وأدى وجود هذه المظاهر السلبية إلى نشوء حالات مؤسفة من عدم المبالاة والاهمال لبعض المسنين، حتى وصل الأمر بالزج بهم في المأوى والمستشفيات.

الفرع الثالث: المشاكل الاجتماعية للمسن: ومن أهم هذه المشاكل نجد:

- العزلة نتيجة فقدان الأقارب والأصدقاء.
- الشعور بالوحدة نتيجة زواج الأبناء واستقلالهم عن الوالدين ماديا ومعنويا.

ومن أجل تفادي كل هذه المشاكل والتقليل منها يجب علينا القيام بالأمور التالية:

- إبقاء المسن في الحياة الأسرية.
- تعبئة وقت الفراغ لدى المسن لما يتناسب مع سنه وقدراته الجسمية.
- اشارك المسن وإستشارته.
- ملء فراغ المسن ببعض النشاطات الحيوية كالرياضة مثلا.

الفرع الرابع: رعاية الشخص المسن:

أ- ماهية رعاية المسن: الرعاية تتضمن العديد من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية التي تقدم لكبار السن، كانت الأسرة في العصور التي مرت متماسكة تحرص على رعاية أعضائها وخاصة الشيوخ، ولم يكن ينظر إليهم على أنهم عبئ غير منتج، وانما كان ينظر لهم كخبرات عديدة من شؤون الحياة، ولم تقتصر رعاية المسنين على أسرهم بل كانت الدولة تنشئ ملاجئ للشيوخ والعجزة وكانت توفر لهم أعمال تتناسب مع أعمارهم. (مصطفى و حسين ، 2000، صفحة 98).

يعد المسن رمز وتاريخ الأمة وهو الذي شارك في العديد من التظاهرات والمحافل والمناسبات الوطنية والدولية التي كانت ماضي الحضارات وتاريخ البطولات،

ب- أغراض رعاية المسن: من بين أعراض رعاية المسن نذكر مايلي:

- تؤدي رعاية المسن إلى المحافظة على كيان المجتمع وبقائه واستمراره.
- تؤدي رعاية المسن إلى تقدم المجتمع وتنميته وتطويره وهنالك مصطلح آخر يطلق على المسن، وهو **" الشيخوخة "**، حيث تعني هذه التسمية عملية حيوية وليست مرض أصاب

الإنسان. وهنالك أسباب كثيرة جعلت الاهتمام بالمسن أمرا ضروريا من أهم هذه الأسباب:
- أمرنا الله سبحانه وتعالى بالاهتمام بالمسنين ورعايتهم والمحافظة على كرامتهم.
- الاهتمام بالمسن من الأمور الواجب على جميع الشباب والشابات لأنها مرحلة من المراحل العمرية يمكن لأي شخص الوصول إليها وهي مرحلة يحتاج فيها إلى المساعدة والاهتمام والرعاية، وذلك نظرا للظروف التي عليها المسن في هذه المرحلة - مرحلة الضعف -.
- الاعتناء بالمسن وتوفير الرعاية النفسية والصحية والاجتماعية لهذه الفئة بإعتبارهم يشكلون نسبة عالية من الهرم السكاني.

ج- أهداف الرعاية الاجتماعية: للرعاية الاجتماعية أهداف عامة التي تسعى إلى الوقاية والتخفيف، وكذلك الإنشاء والتأهيل للمشاكل والقضايا الاجتماعية، أي أن الرعاية تسعى إلى تحسين حالة الفرد والجماعات والمجتمعات ويقوم بتأدية الخدمات والبرامج مجموعة من المهنيين في التخصصات المختلفة.

المبحث الثالث: دور الأسرة ومكانة المسن داخل الأسرة والمجتمع وسبل الحماية القانونية له.

شهدت المجتمعات الحديثة تحولا أثر بشكل كبير على الأسرة وعلى الحياة الاجتماعية للمسن، وهذا من خلال التغير الحاصل في أدوارهم ومكانتهم الاجتماعية، ونتيجة للتحولات الحاصلة في المجتمع خصوصا في المجال الاقتصادي. وسيتم التطرق لأهم أدوار الأسرة في حماية ورعاية المسن، وسبل الحماية القانونية له من خلال القوانين والمراسيم التنفيذية المسطرة في هذا الشأن.

المطلب الأول: دور المسن ومكانته في الأسرة والمجتمع:

لقد أدت التغيرات والتحولات التي حدثت في العالم، والتي أثرت على الأسرة في شكلها وبنيتها ووظائفها، إلى تغيير في نسق القيم والمعايير التي كانت توجه سلوكات الأفراد وتحدد أدوارهم ومكاناتهم الاجتماعية. وتعتمد مكانة الفرد داخل الجماعة التي ينتمي إليها على الدور الذي يقوم به، حيث يعتبر هذا الدور الجانب الديناميكي لها، ويشير إلى مجموعة من التوقعات تخص المكانة التي يشغلها، والتي تكمن فيما يقوم به من خدمات مادية ومعنوية للجماعة التي ينتمي إليها وهو عنصر فيها.

كما تتأثر أدوار المسن بالقيم الموجودة داخل الأسرة وداخل المجتمع ككل، حيث تعتبر القيم موجهات لسلوك الأفراد، ومحددات لأدوارهم ومكاناتهم الاجتماعية، و تتباين أدوار المسن المختلفة، وذلك في حدود إمكاناته وقدراته ومهاراته التي اكتسبها، وعلاقاته داخل الأسرة.

فالمسن قد ينعزل عن المشاركة الفعالة في حياة الأسرة خاصة بعد تقاعده عن العمل وفقدانه لحيويته ونشاطه بسبب أعراض التقدم في السن، إلا أن دوره في الأسرة باقي ومستمر سواء أكان هذا الدور ماديا أو معنويا.

لقد أصبح المسن الذي كان له مكانة اجتماعية محترمة ونشاط اقتصادي معلوم، نتيجة لوضعه الجديد الذي فقد معه مكانته يشعر أنه فرد غير مرغوب فيه في الأسرة والمجتمع.

تحتاج هذه الفئة إلى رعاية اجتماعية خاصة من طرف أفراد الأسرة، وهي التي تخلق جوءا أسريا يعدمن أهم العوامل المساعدة نذكر منها :

الفرع الأول: المكانة الاجتماعية: يساهم أفراد الأسرة بالحفاظ على المكانة الاجتماعية للمسن وعلى دورهم القيادي في الأسرة، وعلى المستوى العائلي، حتى تتاح لهم الفرصة بالمواصلة والاستمرار في إثراء عمليات التجديد والتطوير الاجتماعي للعلاقات.

الفرع الثاني: العلاقات الاجتماعية: للأسرة دور كبير وهام في تعزيز العلاقات الاجتماعية للمسن ذلك لأن مرحلة الشيخوخة وما يصاحبها عادة من تقاعد عن العمل وعزله عن قطاع كبير من المجتمع تؤدي إلى زيادة إحساس المسن بالوحشة، وبالتالي فقد التفاعل الاجتماعي وتكوين علاقات اجتماعية بديلة للعلاقات الاجتماعية التي كانت سابقا والاحساس بالعزلة والانطواء.

الفرع الثالث: الرعاية المقدمة للمسنين داخل الأسرة: إن مجال رعاية المسنين يمكن أن ننظر إليه من عدة جوانب، وأكثر من زاوية، فكبر السن هو مرحلة من مراحل النمو وهي آخرها، بحكم أن كبر السن هو مرحلة حتمية من مراحل الحياة الإنسانية، من جهة ومن جهة أخرى فإن المسنين يعتبرون طاقة بناءة يمكن استثمارها والاستفادة منها. فقد سعى المجتمع بكل مؤسساته على العمل لتقديم الحماية والرعاية المختلفة لهذه الفئة من أفراده.

الفرع الرابع: الرعاية: وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم أنواع الرعاية المقدمة أو الواجب تقديمها للمسن خاصة داخل الأسرة، ومن بين أنواع الرعاية هذه، سوف نركز على الرعاية الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية والنفسية.

أ- الرعاية الصحية: تلعب الأسرة دورا حيويا في هذا النوع من الرعاية، وذلك بالحفاظ على صحة المسن، من خلال مراعاة نظافته الجسدية، وكذا توفير الوسائل الصحية الخاصة به. ومن أهم الأدوار الصحية للأسرة تجاه المسن، الاعتناء بغذائه، كما ونوعا، بما يلائم تقدمه في العمر، وأخذ بعين الاعتبار تناوله المستمر للأدوية، وتعتبر الرعاية الصحية أعلى قمة أوجه الرعاية المقدمة لفئة المسنين.

ب-الرعاية الاقتصادية: وترتكز الرعاية الاقتصادية للمسن داخل الأسرة، على دخله ومكانته من جهة، وعلى دخل الأسرة من جهة أخرى. من خلال توفير مختلف احتياجاته الاقتصادية. بحيث تتزايد الاحتياجات أمام المسن لمواجهة مختلف المشكلات التي تتزايد أما تقدمهم في السن في نفس الوقت الذي تنخفض فيه مواردهم المالية بعد تقاعدهم عن العمل.

ج-الرعاية الاجتماعية: تبرز الرعاية الاجتماعية للمسن داخل الأسرة من خلال، الزيارات التي يقوم بها له الأقارب وتوفير كل احتياجاته ومطالبه الاجتماعية من غذاء، وملبس ومبيت. وكذا من خلال استشارته وإشراكه في كل شؤون الأسرة.

د-الرعاية النفسية: ترتبط الرعاية النفسية للمسن داخل الأسرة على أنواع الرعاية الأخرى المقدمة له، فبتحقيق الرعاية الصحية، الاجتماعية والاقتصادية تكون الأسرة قد حققت الرعاية النفسية للمسن، وتتحقق الرعاية النفسية له من خلال، خلق جو من الارتياح النفسي والعاطفي بين المسن وأفراد أسرته، ويتمثل في زيادة العلاقة والتفاعل بينهم.

المطلب الثاني: الحماية القانونية للمسنيين:

الفرع الأول: تكريس حماية المسنين في قانون الأسرة: من خلال نص المادة 02 من قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم سنة 2005، فقد نصت على أن " الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع و تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية و صلة القرابة"، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن المسن يندرج ضمن هذه الأسرة باعتباره قد يكون قريبا كما قد يكون هو الزوج أو الزوجة. ونصت المادة 38 من الدستور المعدل سنة 2016 على أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، و يجب أن ينقلوها من جيل إلى جيل كي يحافظو على سلامته، وعدم انتهاك حرمته. وبالانتقال للمادة 66 من نفس الدستور، نجدها قد أقرت الحق في الرعاية الصحية ضمنيا من خلال ما جاء في متنها : " الرعاية الصحية حق للمواطنين ".

الفرع الثاني: الحماية القانونية للمسن في قانون العقوبات: وفر المشرع الجزائري الحماية القانونية للمسن من خلال قانون العقوبات الجزائري المعدل و المتمم سنة 2015، وذلك من خلال حماية خاصة كتجريم الاعتداءات الواقعة عليهم والمعاقب عليها بموجب المواد من 314 إلى 319 فالمادة 314 منها مثلا نصت على " كل من ترك طفلا أو عاجزا غير قادر على حماية نفسه بسبب حالته البدنية أو العقلية أو عرضه للخطر في مكان خال من الناس أو حمل الغير على ذلك يعاقب لمجرد هذا الفعل بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات. فإذا نشأ عن الترك أو التعريض للخطر مرض أو عجز كلي لمدة " تتجاوز عشرين يوما فيكون الحبس من سنتين إلى خمس سنوات.

الفرع الثالث: الحماية القانونية للمسنين بموجب قانون الصحة لسنة 2018: أقر المشرع الجزائري حق الأشخاص المسنين في الرعاية الاجتماعية من " خلال قانون الصحة لسنة 2018، في القسم الثالث الذي جاء تحت عنوان حماية صحة الأشخاص المسنين" حيث أكدت المادة 86 منه على تتولى " الدولة إعداد وتنفيذ برامج لحماية صحة
الأشخاص المسنين، يستفيد الأشخاص المسنون لا سيما المصابون بأمراض مزمنة أو المعوقين من كل الخدمات المتعلقة بالعلاج و إعادة التكييف والتكفل النفسي التي تتطلبها حالتهم الصحية ". أما المادة 87 من هذا القانون، فقد أكدت على دور الهياكل والمؤسسات الصحية في التكفل بالاحتياجات الصحية للأشخاص المسنين لا سيما أولئك المعوقين و / أو الذين هم في تبعية، بواسطة مستخدمين مؤهلين وكل وسيلة اخرى بما في ذلك العلاج والاستشفاء في المنزل.

حرص المشرع الجزائري على تكريس هذا الحق وبيان كيفيات العمل به لاسيما لهذه الفئة من الأشخاص،حيث أولاها الاهتمام المطلوب من خلال عدة مواد في القانون رقم 10-12، إلى جانب مواد أخرى وردت في القانون رقم 18-11 مؤرخ في 02 يوليو سنة 2018 يتعلق بالصحة.

الفرع الرابع: علاقة الحماية القانونية للشخص المسن بالتكفل به في التشريع الجزائري: برجوعنا إلى القانون رقم 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 والمتعلق بحماية الأشخاص المسنين، نجد أن المادة الأولى منه قد نصت على أنه: " يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد والمبادئ الرامية إلى دعم حماية الأشخاص المسنين وصون كرامتهم في إطار التضامن الوطني والعائلي والتضامن بين الأجيال ". كما أكّدت المادة الثالثة من القانون رقم 10-12 نفسه في فقرتها الأولى ذات المعنى بقولها: " تشّكل حماية الأشخاص المسنين وصون كرامتهم وطنيا "،

وهذا مايدل على مدى اهتمام المشرع الجزائري بهذه الفئة. فالملاحظ هنا أن اصطلاح الحماية تقدم على اصطلاح التكفل في نص هذه المادة، وهو عكس ما ورد في الفقرة الثانية للمادة الرابعة حيث جاء فيها أنه: " يجب على الأسرة لاسيما الفروع أن تحافظ على التلاحم الأسري وأن تضمن التكفل بمسنيها وحمايتهم وتلبية حاجياتهم."

وفي اطار التكفل أيضا نجد أن المشرع الجزائري قد أشار إليه ضمن الفصل الرابع من القانون نفسه رقم 10-12 في الفقرة الأولى من نص المادة 21، التي جاء فيها : " يستفيد الأشخاص المسنون في وضعية تبعية، المحرومون من تكفل خاص، لاسيما العلاج واقتضاء التجهيزات الخاصة والأجهزة، وعند الاقتضاء من مرافقة مناسبة ".

فالملاحظ من خلال هذه المواد أن المشرع رأى أن حماية الأشخاص المسنين هي الإطار العام الذي يتم ضمنه التكفل بهم وتحمل مسؤوليتهم، وهو ما يتضح مباشرة من المواد السابقة الذكر بالإضافة إلى مواد أخرى وردت في قوانين عديدة منها: القانون 84-11 المعّدل والمتمم بالأمر 05-02 المؤرخ في 27 فبراير سنة 2005، والمتضمن قانون الأسرة.

والمرسوم التنفيذي رقم 13-139 يحدد شروط وكيفيات منح بطاقة الشخص المسن

والمرسوم التنفيذي رقم 16-283 يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من دعم الدولة لفائدة عائلات الاستقبال وأشخاص القانون الخاص مقابل التكفل بالأشخاص المسنين المحرومين و/أو بدون روابط أسرية.

إن اهتمام الدولة بالأشخاص المسنين لم يقف عند هذا الحد بل شمل أيضا إمكانية تقديم الإعانة للفروع الذين لا يتوفرون على إمكانيات مادية ومالية ويتكفلون بأشخاص مسنين من أصولهم، وهو ما أقرته المادة 7 من القانون رقم 10-12.

لقد اهتم المشرع الجزائري بفئة الأشخاص المسنين من خلال سن ترسانة من القرارات والمراسيم التي تكفل حمايتهم وهذا مايدل على مدى اهتمامه بهذه الفئة من جميع الجوانب، لاسيما القانون رقم 10-12 الذي عكس صدوره سبل وآليات تفعيل ذلك في أرض الواقع من خلال المواد التي تضمنها والقرارات والمراسيم التنفيذية التي صدرت بعده - كما سبق ذكره - بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 12-13 مؤرخ في 7 مارس سنة 2012 والذي يحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها، والمرسوم التنفيذي رقم 16-283 مؤرخ في 02 نوفمبر 2016، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من دعم الدولة لفائدة عائلات الاستقبال وأشخاص القانون الخاص

مقابل التكفل بالأشخاص المسنين المحرومين و/ أو بدون روابط أسرية. بالإضافة إلى ذلك تم استحداث بطاقة المسن كما ورد ذكره في المادة 40 من القانون رقم 10-12 لدى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، يستفيد منها الأشخاص المسنون، وقد حدد شروط وكيفيات منحها المرسوم التنفيذي13-139 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 10 أبريل سنة 2013، وتم تحديد خصائصها التقنية بقرار مؤرخ في 18 محرم عام 1438 الموافق 20 أكتوبر سنة 2016.

خاتمة:

إن مجمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها المجتمعات أدت إلى ظهور عدة مشاكل اجتماعية مست أنظمة المجتمع بما فيها النظام الأسري، حيث أثر على الأسرة وعلى الأدوار بداخلها، وعليه يمكن القول أن الرعاية الاجتماعية للمسن ضرورة حتمية ومطلب مهم، باعتبار المسن جزء لا يتجزأ من المجتمع وطاقة بشرية يجب رعايتها والاستفادة منه.

ومن خلال ما سبق ذكره قد نستخلص أن مكانة المسن في الأسرة تتحدد وفق الدور الذي يقوم به، بالإضافة إلى مجموع القيم السائدة في هذه الأسرة بصفة خاصة، وفي المجتمع بصفة عامة ولا يمكن تتحقق هذه المكانة إلا من خلال توفير الرعاية بمختلف أنواعها، الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية والنفسية، لهذه الفئة التي قدمت ما عليها من خدمات خلال فترات عمرية معينة، والأن أصبحت تحتاج إلى نوع من الرعاية الاجتماعية والنفسية قصد التطلع لاستمرارية الحياة.وهذا مالاحظناه من خلال مجمل القوانين والمراسيم التي تولي أهمية بالغة للعناية والحماية بفئة المسنين.

ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر مايلي:

- الاعتناء بالمسن وتوفير الرعاية النفسية والصحية والاجتماعية لهذه الفئة.
- اشارك المسن وإستشارته.
- ملء فراغ المسن ببعض النشاطات الحيوية كالرياضة مثلا.

الاقتراحات والتوصيات:

- التقدير والعرفان لهذه الفئة.
- خلق آليات لتوفير وضمان الراحة.

- تحسين الرعاية الاجتماعية أكثر لهم و تطوير الخدمات الاجتماعية كما ونوعا وفق أساليب علمية و عملية.
- تضافر الجهود الأسرية والاجتماعية وذلك بتوفير المساعدة في الوسط الأسري.
- الحفاظ على الترابط والتكامل الأسري خاصة القيم الاجتماعية تجاه المسن.
- تنمية الوعي بأهمية دور الأسرة تجاه المسن.

قائمة المراجع:

إلهام شهرازاد روابح. (2022). التكفل بالمسن في التشريع الجزائري قراءة تحليلية على ضؤء قانون 10-12 يتعلق بحماية المسنين . مجلة القانون والمجتمع المجلد 10 العدد 2، 127.

سورة النساء. الأية 67.

طاهر بن غالب. (2014). الخدمة الاجتماعية مفهوم شامل مقالات ونصوص. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عباس محمود مكي. (2007). دينامية الأسرة في عصر العولمة (من الكائن الحي إلى تكنولوجيات صناعة الجينات). بيروت: مجد المؤسسة الاجتماعية للدراسات والنشر والتوزيع.

عدنان ابو مصلح. (2010). معجم علم الاجتماع. الأردن: دار أسامة للنشر، دار المشرق الثقافي.

محمد سلامة غياري. (2003). رعاية الفئات الخاصة في محيط الخدمة الاجتماعية ط 1. الاسكندرية: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

محمد سيد فهمي. (2005). الرعاية الاجتماعية وخصخصة الخدمات. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

محمد سيد فهمي. (2012). الرعاية الاجتماعية ط 1. مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

محمد عاطف غيث. (1987). قاموس علم الاجتماع. مصر: الهيئة المصرية للكتاب.

مرفت مصطفى، و الشربيني حسين . (2000). الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين.

القوانين والمراسيم والمواد:

قانون رقم 18-11 مؤرخ في 02 يوليو سنة 2018 يتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2018.

قانون رقم 84-11 المعّدل والمتمم بالأمر 05-20 مؤرخ في 27 فبراير سنة 2005، والمتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2005.

القانون رقم 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 والمتعلق بحماية الأشخاص المسنين.

المرسوم التنفيذي رقم 13-139 يحدد شروط وكيفيات منح بطاقة الشخص المسن، الجريدة الرسمية، العدد 21، 2013.

المرسوم التنفيذي رقم 16-283 مؤرخ في 02 نوفمبر 2016، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من دعم الدولة لفائدة عائلات الاستقبال وأشخاص القانون الخاص مقابل التكفل بالأشخاص المسنين المحرومين و/أو بدون روابط أسرية، الجريدة الرسمية، العدد 67، 2016

المرسوم التنفيذي13-139 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 10 أبريل سنة 2013، وتم تحديد خصائصها التقنية بقرار مؤرخ في 18 محرم عام 1438 الموافق 20 أكتوبر سنة 2016.

المرسوم التنفيذي رقم 12-13 مؤرخ في 7 مارس سنة 2012 والذي يحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها.

المادة 38 من الدستور المعدل سنة 2016.

المادة 66 من الدستور المعدل سنة 2016.

المادة 02 من قانون الأسرة الجزائري المعدل و المتمم سنة 2005.